26 October 2000
Arabic

الجمعية العامة



الدورة الخامسة والخمسون
اللجنة الثانية

البنود ٩٢ و ٩٤ و ١٠٠ من جدول الأعمال
المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي
التنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي الدولي
العملة والاعتماد المتبادل

رسالة مؤرخة ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ موجهة إلى الأمين العام من
الممثلين الدائمين للاتحاد الروسي وبيلاروس وطاجيكستان وقيرغيزستان
وكازاخستان لدى الأمم المتحدة

نتشرف بأن نحيل إليكم طيه نص بيان صادر عن رؤساء دول الاتحاد الروسي
وجمهورية بيلاروس وجمهورية طاجيكستان وجمهورية قيرغيزستان وجمهورية كازاخستان
فيما يتعلق بإنشاء الجماعة الاقتصادية لمنطقة أوروبا وآسيا، الذي اعتمد بتاريخ ١٠ تشرين
الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ في مدينة أستانا بجمهورية كازاخستان (انظر المرفق).

ونرجو تعميم نص هذه الرسالة ومرفقها كوثيقة من وثائق الدورة الخامسة
والخمسين للجمعية العامة، في إطار البنود ٩٢ و ٩٤ و ١٠٠ من جدول الأعمال.

(توقيع) السفير س. ف. لافروف
الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة
(توقيع) السفير س. س. لينغ
الممثل الدائم لجمهورية بيلاورس لدى الأمم المتحدة
(توقيع) السفير ر. ك. عليموف
الممثل الدائم لجمهورية طاجيكستان لدى الأمم المتحدة
(توقيع) السفيرة ي. س. إبراهيموفا
الممثلة الدائمة لجمهورية قيرغيزستان لدى الأمم المتحدة
(توقيع) السفيرة م. ف. يربوسينوفا
الممثلة الدائمة لجمهورية كازاخستان لدى الأمم المتحدة

مرفق الرسالة المؤرخة ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ الموجهة من الممثلين الدائمين للاتحاد الروسي وبلاروس وطاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان

بيان صادر عن رؤساء دول الاتحاد الروسي وجمهورية بيلاروس وجمهورية طاجيكستان وجمهورية قيرغيزستان وجمهورية كازاخستان فيما يتعلق بإنشاء الجماعة الاقتصادية لمنطقة أوروبا وآسيا

نحن رؤساء دول الاتحاد الروسي وجمهورية بيلاروس وجمهورية طاجيكستان وجمهورية قيرغيزستان وجمهورية كازاخستان نعلن إنشاء منظمة دولية باسم "الجماعة الاقتصادية لمنطقة أوروبا وآسيا".

وهذه الخطوة إنما هي دليل على الإرادة السياسية الموحدة لقادة دولنا الخمس من أجل المضي بقدر أكبر من التصميم على طريق التعاون المتبادل الواسع النطاق بهدف تحقيق تكامل حقيقي.

إن تعاون بلداننا في الميدان التجاري والاقتصادي قد وصل إلى مرحلة أصبحت معه القيود المتعلقة بالتعريفات والكميات في التجارة المتبادلة لاغية، وبدأ العمل بنظام مشترك للتعريفات الجمركية لمعظم فئات السلع، كما يجري تنفيذ تدابير منسقة لتنظيم التعريفات غير الجمركية، وإنشاء نظم للتجارة المشتركة مع البلدان الثالثة، كما بدأ العمل على إنشاء إقليم جمركي موحد. إضافة إلى ذلك، تم اتخاذ عدد من الخطوات المشتركة المحددة في الميدان الإنساني، مما يتيح الاستجابة بشكل أكمل لاحتياجات مواطني بلداننا في ميادين التعليم والثقافة والرعاية الصحية وحماية حقوق الإنسان.

وفي الوقت نفسه، ثمة حاجة إلى التقريب بشكل أوثق بين تشريعاتنا الوطنية وتوحيدها، وتنفيذ تدابير تهدف إلى زيادة الإمكانيات الاقتصادية المشتركة لبلداننا وتعزيز عملية إعادة التنظيم الهيكلي لاقتصاداتنا على نحو منسق.

إن منطلق التقدم الذي تتوخاه دولنا الخمس باتجاه الأهداف المرسومة في الاتفاقات التي أبرمتها - وهي إنجاز تكوين اتحاد جمركي وإنشاء مجال اقتصادي واحد - إنما يتطلب أشكالاً وآليات تعاونية جديدة. والجماعة العتيدة إنما هي منشأة لخدمة هذه الأهداف.

وسوف ترمي أنشطة الجماعة، بوجه خاص، إلى تحقيق الغايات التالية:

(أ) في مجال التجارة الخارجية والسياسة الجمركية:

- إنجاز إنشاء نظام تجاري حر كامل النطاق وتكوين نظام واحد للتعريفات الجمركية ونظام واحد لتدابير تنظيم التعريفات غير الجمركية.
- العمل بنظام منسق للأفضليات.
- وضع قواعد موحدة للتجارة بالسلع والخدمات ووصولها إلى الأسواق المحلية.
- صياغة موقف منسق للدول الأعضاء في علاقاتها مع منظمة التجارة العالمية وسواها من المنظمات الاقتصادية الدولية.
- العمل بنظام موحد لتنظيم النقد ومراقبة النقد.
- إنشاء آلية للتشغيل الفعال لنظم الدفع والتسديد.
- إنشاء نظام موحد مشترك للتنظيم الجمركي تتبع فيه قواعد موحدة للتسجيل الجمركي والرقابة الجمركية وتطبق فيه أنظمة جمركية واحدة.
- ضمان الأمن الاقتصادي على الحدود الخارجية للجماعة ومراقبة عمليات التهريب وسواها من ضروب الانتهاكات الجمركية.
- تعزيز الحدود الخارجية للجماعة وإعادة تنظيمها.
- (ب) في مجال السياسة الاقتصادية:
- القيام بعملية إعادة تنظيم هيكلي منسق للاقتصادات.
- صياغة وتنفيذ برامج إيمائية اجتماعية واقتصادية مشتركة.
- إنشاء نظام مشترك للمدفوعات.
- ضمان تنسيق نظم النقد والمالية.
- المساواة في وضع شروط النشاط الصناعي والتجاري.
- إقامة سوق مشتركة لخدمات النقل ونظام واحد للنقل.
- إقامة سوق مشتركة للطاقة.
- تنظيم أنشطة مشتركة للبحث والتطوير في ميادين العلم والتكنولوجيا ذات الأولوية.
- المساواة في وضع شروط وصول الاستثمارات الأجنبية لأسواق الدول الأطراف.
- إنشاء نظام موحد للتنظيم القانوني والتكوين القانوني والأنشطة القانونية للمجموعات المالية والصناعية على أساس متعدد الأطراف والثنائي.

(ج) في المجالين الاجتماعي والإنساني:

- مواءمة النظم القطرية للتعليم وتطوير العلم والثقافة.
- مواءمة النظم القطرية لضمان الحد الأدنى من المعايير الاجتماعية.
- توفير حقوق متساوية لمواطني الدول الأعضاء في الاتحاد في تحصيلهم العلمي وحصولهم على الرعاية الصحية في جميع أنحاء إقليمها.

(د) في المجال القانوني:

- تساوق التشريعات الوطنية ومواءمتها.
- إنشاء آلية لتنسيق اعتماد التشريعات الوطنية والصكوك التنظيمية الأخرى للدول الأعضاء بشأن القضايا التي تمس التزامات الأطراف ضمن إطار الجماعة.
- مواءمة المهل الزمنية لإنجاز المعاملات الداخلية للمعدات المبرمة ضمن إطار الجماعة.
- ضمان التعاون بين النظم القانونية التابعة للدول الأطراف بغية إنشاء مجال قانوني موحد داخل الجماعة.

نحن رؤساء الدول الخمس نعرب عن اقتناعنا بأن الجهود التي يجري بذلها حالياً للمضي في تكثيف التعاون في الميدانين الاقتصادي والإنساني ستحظى بدعم شعوبنا وتساهم في تسريع وتأثر التنمية الاقتصادية لبلداننا.

(توقيع) فلاديمير بوتين

رئيس الاتحاد الروسي

(توقيع) ألكسندر لوكاشنكا

رئيس جمهورية بيلاروس

(توقيع) إيمومالي رحمانوف

رئيس جمهورية طاجيكستان

(توقيع) أ. أكاييف

رئيس جمهورية قيرغيزستان

(توقيع) نور سلطان نظرباييف

رئيس جمهورية كازاخستان